

Distr.: General
9 April 2014
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر
الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال
الدورة السابعة

٢٠١٧-٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤

نتائج الدورة السابعة للفريق العامل المعني بمسألة حقوق
الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات
الأعمال



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.14-13319 260914 081014



* 1 4 1 3 3 1 9 *

أولاً - مقدمة

١- عقد الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال دورته السابعة في الفترة من ١٧ إلى ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤ في جنيف. وخلال الدورة، ناقش الفريق العامل برنامج عمله وأنشطته لعام ٢٠١٤، بما في ذلك ما يلي:

(أ) التركيز الاستراتيجي للفريق العامل على خطط العمل الوطنية، وخريطة الطريق لعمله في عام ٢٠١٤، وإطلاق مستودعه الشبكي للمعلومات وعملية الاستعراض السنوي؛

(ب) مشاوررة مفتوحة بشأن العناصر الاستراتيجية لخطط العمل الوطنية في مجال تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان؛

(ج) العوائق القانونية والعملية لسبل الانتصاف الفعالة في الميدان القضائي والتحديات المتصلة بآليات التظلم غير القضائية؛

(د) المنتدى السنوي الثالث المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، المقرر عقده في جنيف في الفترة من ١ إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، والمنتدى الإقليمي الثاني المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، المقرر عقده في أفريقييا في عام ٢٠١٤ (يؤكد الموعد لاحقاً)؛

(هـ) زيارات الفريق العامل القطرية المقترحة لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥؛

(و) مشاريع الفريق العامل الأخرى والمسائل البارزة، بما في ذلك تقرير الفريق العامل المزمع تقديمه إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته السادسة والعشرين؛ والرسائل المتعلقة بالادعاءات وطلبات الإجراء العاجل التي بعثها الفريق العامل إلى دول ومؤسسات للأعمال التجارية؛ وإنشاء صندوق عالمي مرتبط بالأمم المتحدة معني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان؛ واستعراض للمعلومات المتعلقة بموارد الفريق العامل؛ وخطة الفريق العامل لإنشاء فريق مرجعي غير رسمي معني بالمنتدى السنوي وفريق مرجعي معني بتسوية النزاعات؛ واستعراض البنك الدولي لسياساته المتعلقة بالضمانات؛ ومبادرة أطر الإبلاغ والضمان.

٢- ويلخص هذا التقرير بعض البنود الرئيسية التي نوقشت.

ثانياً - التركيز الاستراتيجي على خطط العمل الوطنية

٣- ناقش الفريق العامل كيفية تعديل استراتيجيته لتعكس (أ) التقدم المحرز في مجال نشر المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان على الصعيد العالمي، (ب) ضرورة تعزيز التنفيذ على صعيد الدول ومؤسسات الأعمال التجارية و (ج) نفاذ

الصبر إزاء استمرار الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان وخروقتها. وقرر الفريق العامل ما يلي: (أ) منح الأولوية لخطط العمل الوطنية في استراتيجيته؛ و(ب) تعزيز عمله المتعلق بالبنات الاستراتيجية الرئيسية للنظام العالمي للأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وستشمل تلك الجهود معالجة مشكل الحواجز التي تعيق الوصول إلى القضاء وتعزيز أداء الآليات غير القضائية، وتوفير الخبرات التقنية لهيئات الأمم المتحدة القائمة لحقوق الإنسان والمشاركة في آليات الأمم المتحدة، من قبيل عملية الاستعراض الدوري الشامل. وسيواصل الفريق العامل تشجيع إدماج المبادئ التوجيهية في هياكل الحكامة الدولية والإقليمية لضمان قدر أكبر من منع انتهاكات حقوق الإنسان وخروقتها ومساءلة مرتكبيها. كما سيركز على الجهود الرامية إلى تسريع وتيرة إجراءات الدول ومؤسسات الأعمال ومنظمات المجتمع المدني لاعتماد المبادئ التوجيهية.

٤ - وفي أول تقرير قدمه الفريق العامل المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان إلى مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١٢ (A/HRC/20/29)، حث الدول على النظر في مسألة اعتماد خطط عمل وطنية. وقرر في دورته السادسة المعقودة في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أن يركز في تقريره لعام ٢٠١٤ إلى الجمعية العامة على خطط العمل الوطنية (A/HRC/WG.12/6/1، الفقرة ٢٤). وحظي ذلك القرار بالدعم خلال المناقشات المستمرة مع الحكومات، بما في ذلك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ عندما اجتمع الفريق العامل مع الدول في إطار دورة قبل موعد المنتدى بشأن خطط العمل الوطنية. وقد أفرزت الدورة جولة أولى من التعلم من الأقران، وحدد المشاركون عدداً من الإنجازات المبكرة ومن الفرص المتاحة لمواصلة صياغة السياسات وإصلاح الأنظمة، ومن التحديات المواجهة. وسيشمل تقرير الفريق العامل المزمع تقديمه إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته السادسة والعشرين أيضاً معلومات بشأن خطط العمل الوطنية.

٥ - وقرر الفريق العامل اعتماد خريطة طريق لتعزيز ممارسة الأخذ بخطط عمل وطنية فعالة شملت المراحل التالية:

- شباط/فبراير ٢٠١٤: مشاوره مفتوحة بشأن العناصر الاستراتيجية لخطط العمل الوطنية في مجال تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان؛
- شباط/فبراير ٢٠١٤: إطلاق المستودع الشبكي للمعلومات بشأن خطط العمل الوطنية للدول وعملية الاستعراض السنوي^(١)؛
- نيسان/أبريل - أيار/مايو ٢٠١٤: مشاوره على شبكة الإنترنت بشأن مشروع إطار مرجعي لخطط العمل الوطنية ودراسة استقصائية للتقدم المحرز على صعيد الدول

(١) انظر www.ohchr.org/EN/Issues/Business/Pages/NationalActionPlans.aspx

فيما يتعلق بخطط العمل الوطنية والجهود الرامية إلى تنفيذ المبادئ التوجيهية الأخرى^(٢)؛

- أيار/مايو ٢٠١٤: عقد حلقة عمل للخبراء بشأن خطط العمل الوطنية أثناء الدورة الثامنة للفريق العامل^(٣)؛
- أيار/مايو - حزيران/يونيه ٢٠١٤: صياغة الفريق العامل لمشروع تقريره إلى الجمعية العامة بشأن خطط العمل الوطنية؛
- حزيران/يونيه - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤: مواصلة بحوث الفريق العامل ومشاورته وصياغته للإرشادات المتعلقة بخطط العمل الوطنية؛
- تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤: تقديم الفريق العامل لتقريره بشأن خطط العمل الوطنية إلى الجمعية العامة في نيويورك؛ وسيضمن التقرير أساساً مفاهيمياً للإرشادات المتعلقة بوضع خطط العمل الوطنية وتنفيذها ومتابعتها؛
- كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤: إطلاق الفريق العامل لمشروع الإرشادات المتعلقة بخطط العمل الوطنية؛ وسيوجه الفريق العامل تنفيذ الإرشادات مدة عامين؛
- ٢٠١٥: استعراض الإرشادات؛
- كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦: إصدار الفريق العامل إرشاداته النهائية المتعلقة بخطط العمل الوطنية.

٦- يسلم الفريق العامل بأن تنفيذ المبادئ التوجيهية يمكن أن يتخذ أشكالاً عديدة، غير أنه يلتزم بتعزيز خطط العمل الوطنية لعدة أسباب. فهي تشجع الحوار البناء بين جهات معنية متعددة بشأن المسائل المتصلة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان؛ وتكفل اعتماد المبادئ التوجيهية على الصعيد المحلي؛ وتستوعب كل الأركان الثلاثة للمبادئ التوجيهية؛ وهي مرنة بالقدر الكافي لمعالجة مجموعة المشاكل المتصلة بمجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان التي يمكن أن يواجهها البلد، فضلاً عن معالجة تنوع البيئات التنظيمية. وبالإضافة إلى ذلك، تشكل خطط العمل الوطنية وسيلة رئيسية للمساعدة في جعل مجالي الأعمال التجارية وحقوق الإنسان متساويين على نطاق العالم. والمشاكل العالمية لا يمكن أن يحلها فقط عدد ضئيل من البلدان أو الشركات.

(٢) سُنطَلق المشاورة على الصفحة الشبكية للفريق العامل (www.ohchr.org/EN/Issues/Business/Pages/NationalActionPlans.aspx) ومركز موارد الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (www.business-humanrights.org/Home).

(٣) سُنْعقد الدورة الثامنة للفريق العامل في حنيف في الفترة من ٥ إلى ٩ أيار/مايو. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن هذا الحدث في www.ohchr.org/EN/Issues/Business/Pages/WGSessions.aspx.

ثالثاً - مشاوره مفتوحة بشأن العناصر الاستراتيجية لخطط العمل الوطنية في مجال تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان

٧- حضر مشاوره الفريق العامل المفتوحة بشأن العناصر الاستراتيجية لخطط العمل الوطنية في مجال تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان زهاء ١٧٥ ممثلاً للدول (أكثر من ٦٠ منهم من البعثات الدائمة الموجودة في جنيف) ولؤسسات الأعمال التجارية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وخلال المشاوره، استكشف المشاركون أدوار الجهات المعنية المختلفة في وضع خطط العمل الوطنية؛ والمضمون الموضوعي الرئيسي لتلك الخطط، من قبيل إرشادات السياسات المتعلقة بالإبلاغ والشراء وبناء القدرات وإصلاح الأنظمة؛ وتنفيذ خطط العمل الوطنية ووضع جدول دوري لاستعراضها؛ وأهمية خطط العمل الوطنية في عموم بلدان الجنوب والتحديات التي تواجه عملية وضعها على نطاق تلك المنطقة^(٤). وتضمنت المشاوره، التي دامت ثلاث ساعات والتي عُقدت في ٢٠ شباط/فبراير، خدمة "استماع" أتيحت لمن تعذر عليهم حضورها شخصياً.

٨- وأدارت المشاوره رئيسه الفريق العامل، ألكساندرا غواكييتا. وأدلى نائب الرئيس، مايكل آدو، بملاحظات استهلاكية باسم الفريق العامل. كما ضم فريق المشاركين الأشخاص التالية أسماؤهم:

- إيفيت ستيفينس، السفيرة المفوضة فوق العادة، والممثلة الدائمة للبعثة الدائمة لسيراليون لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف؛
- يانيك فابر، مستشار كبير في مجال السياسات في شعبة حقوق الإنسان والشؤون السياسية والقانونية التابعة لإدارة المنظمات المتعددة الأطراف وحقوق الإنسان لدى الحكومة الهولندية؛
- كريستيان فروتيجر، نائب رئيس شعبة الشؤون العامة العالمية في شركة "نسلية"؛
- كلير ميثفين أوبراين، مستشار خاص للمعهد الدائمكي لحقوق الإنسان؛
- سارا بلاكويل، خبيرة مساعدة للشؤون القانونية وشؤون السياسات لدى هيئة المائدة المستديرة الدولية لمساءلة الشركات؛

(٤) يمكن الاطلاع على مذكرة مفاهيم المشاوره المفتوحة والبيانات المتاحة في

.www.ohchr.org/EN/Issues/Business/Pages/WGSessions.aspx

- جوان باور، خبيرة استشارية في مركز الدراسات القانونية التطبيقية، ومثلت تحالفاً ضم المركز وجامعة سنغافورة لإدارة الأعمال وجامعة ويتس وشركاء آخرين.

٩- وأعلن السيد آدو عن إطلاق المستودع الشبكي للمعلومات بشأن خطط العمل الوطنية^(٥) التابع للفريق العامل وخريطة الطريق التي وضعها الفريق لإعداد الإرشادات المتعلقة بوضع خطط العمل الوطنية وتنفيذها ومتابعتها. وكرر موقف الفريق العامل المتمثل في أن خطط العمل الوطنية تشكل أداة تحفيز رئيسية لتعزيز تنفيذ المبادئ التوجيهية تنفيذاً واسع النطاق وشاملاً، وأوضح القيمة الاستراتيجية لوضع هذه الخطط. وفي الوقت ذاته، لفت الانتباه إلى ضرورة معالجة مسائل أساسية وهامة، من قبيل:

- (أ) كيفية الشروع في خطة عمل وطنية؟
- (ب) ما هي العمليات التي تجعل خطة عمل وطنية فعالة؟
- (ج) هل هناك حد أدنى لمضمون خطة العمل الوطنية؟
- (د) ما هي العملية الدولية التي يمكن أن تشجع التزام الدول بوضع وتنفيذ خطط عمل وطنية؟
- (هـ) كم مرة ينبغي أن يُراجع ويُستعرض مضمون خطة العمل الوطنية؟
- (و) هل يوجد نموذج مثالي لخطط العمل الوطنية؟
- (ز) هل ينبغي للدول أن تضع خطط عمل وطنية مستقلة أم يمكنها أن تُدمجها بشكل مفيد في الاستراتيجيات والخطط القائمة ذات الصلة؟
- (ح) كيف يمكن تفادي ازدواجية الجهود القائمة؟
- (ط) كيف يمكن للدول أن تستفيد استفادة قصوى من الموارد المحلية وتستعين بالخبرات الأجنبية؟

١٠- ويبيّن السيد آدو أيضاً بعض العناصر الأساسية المتصلة بالعملية والموضوعية لخطط العمل الوطنية. وشملت هذه العناصر كفاءة مشاركة جهات معنية متعددة واتساق السياسات الحكومية؛ وتوطيد شرط مراعاة مؤسسات الأعمال التجارية لحقوق الإنسان؛ والتركيز على الركن الثالث من المبادئ التوجيهية فيما يتعلق بتوافر سبل انتصاف فعالة (بما في ذلك أحكام تتيح خلال أجل قصير معالجة مشكل الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان التي لها صلة بمؤسسات الأعمال التجارية)؛ وتوضيح أسلوب تنفيذ الدول لسياسات تنظيم الأنشطة التي تقوم بها في الخارج مؤسسات أعمال توجد مقارها على أراضيها و/أو تخضع لولايتها القضائية.

(٥) انظر www.ohchr.org/EN/Issues/Business/Pages/NationalActionPlans.aspx

١١- وعالجت عروض المشاركين في النقاش ومدخلات الحضور كافة العناصر الاستراتيجية التي حددها الفريق العامل كمحور لتركيز المشاورة. وأعرب عدد من الدول عن دعمها لخطط العمل الوطنية باعتبارها أداة رئيسية لتنفيذ المبادئ التوجيهية. واقترح مشاركون منتمون إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني جعل اعتماد خطط العمل الوطنية شرطاً عالمياً. وحصل اتفاق عام بين المشاركين على أنه ينبغي إعداد خطط العمل الوطنية من خلال عمليات تشمل جهات معنية متعددة. غير أنه سُلّم بأن الطريقة التي تجري بها عملياً هذه العمليات قد تختلف. وعلى سبيل المثال، قررت الحكومة الهولندية، فيما يتعلق بإعداد خطة عملها الوطنية، عقد مشاورات منفصلة لقطاع الأعمال والمجتمع المدني والهيئات الأخرى ذات الصلة لضمان الاستماع بسهولة للأراء والأولويات المتباينة.

١٢- ودوِّع عن فكرة أن تستند خطط العمل الوطنية إلى تقييم مرجعي متين أو تحليل للثغرات؛ وأن تتسم بالاستمرارية وتشمل مواعيد للاستعراض الدوري؛ وتتضمن عنصر الرصد والتقييم. وبالإضافة إلى ذلك، شددت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على أن عملية إعداد خطة عمل وطنية ينبغي أن تتبع نهجاً قائماً على حقوق الإنسان؛ وعلى سبيل المثال، ينبغي أن تكون تشاركية وتنطوي على المساءلة وتتسم بعدم التمييز وبالتمكين ومراعاة القانون وتركز على ذوي الحقوق.

١٣- وحصل اتفاق واسع النطاق على أن خطط العمل الوطنية ينبغي أن تشمل نطاق المبادئ التوجيهية بكامله، بما في ذلك الركن الثالث: الوصول إلى سبل الانتصاف. كما ينبغي أن تكفل هذه الخطط اتساق السياسات وأن تكون عملية المنحى. وأوصى بعض المشاركين بأن تقدم خطط العمل الوطنية إرشادات وتوضيحات بشأن مبدأ إيلاء الشركات العناية الواجبة لحقوق الإنسان وبشأن آليات التظلم غير القضائية، بما في ذلك آليات على المستوى العملي تُشرك فيها الشركات. واقترح آخرون أن تعزز هذه الخطط الشفافية وممارسة الشركات لدور الإبلاغ وتحدد دوراً نشطاً للدول في تنفيذ المبادئ التوجيهية. وشدد عدد من المشاركين على أن خطط العمل الوطنية ينبغي أن تراعي تماماً احتمال تعرض المدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمعات المتأثرة للخطر. كما أُبرزت الفوارق بين الدول "الأم" والدول "المضيضة".

١٤- وشدد المشاركون من القطاع الخاص على أهمية موازنة المعايير والممارسات على الصعيد الدولي لضمان أرضية متساوية لمؤسسات الأعمال التجارية من البلدان المختلفة. ويشمل ذلك ضرورة تحسين النظم القضائية وتعزيز الحكم الرشيد والقدرة على الإنفاذ على نطاق العالم. وشدد بعض المشاركين على أن نجاح خطط العمل الوطنية سيقوم على معرفة جميع الجهات المعنية لمضمونها واستشارتها بخصوصه. كما شددوا على أهمية توضيح التوقعات بالنسبة لمؤسسات الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم.

١٥- وأما بخصوص عموم بلدان الجنوب، فقد شُدّد على التحدي الكبير الذي تشكله القطاعات غير الرسمية الكبيرة في بعض الاقتصادات. ومن بين الاعتبارات المحددة الأخرى ضرورة أن تعالج خطط العمل الوطنية في عموم بلدان الجنوب مشاكل المناطق المتأثرة بالتزاعاات والمسائل الجنسانية ووضع الفئات الضعيفة ومساءلة وكالات الأمن العامة والخاصة ومشاكل الحصول على الأراضي ومسألة الحقوق المتعلقة بالعمل والبيئة والملكية. كما شُدّد على اختلالات السلطة بين الشركات والمجتمع المدني و/أو بين الشركات عبر الوطنية والدول المستقبلية. وأوصي بأن تدمج الدول النامية مسألة الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في خطط التنمية الوطنية القائمة، وأن تتولى وكالات التخطيط الحكومية تنسيق الجهود والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مهمة الرصد الوثيق وتقديم الدعم.

رابعاً- الوصول إلى سبل الانتصاف

١٦- بحث الفريق العامل الركن الثالث من المبادئ التوجيهية المتعلق بالوصول إلى سبل الانتصاف؛ وعلى وجه الخصوص، مسألة الثغرات القائمة في مجال الوصول إلى سبل الانتصاف الفعالة، ومعايير تحديد المسؤولية، وإجراءات آليات التظلم غير القضائية ونتائجها. وناقش الفريق العامل الدراسة التي أجازت إجراءات مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وعنوانها "مسؤولية الشركات عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان: نحو نظام أكثر عدلاً وفعالية لسبل الانتصاف المتاحة بموجب القانون المحلي"^(٦)، ومقترح بعض الدول الداعي إلى الشروع في عملية حكومية دولية بشأن معاهدة متعلقة بحقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية.

خامساً- المنتدى السنوي الثالث المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان والمنتدى الإقليمي الثاني

١٧- ناقش الفريق العامل، الذي أناط به مجلس حقوق الإنسان، بموجب قراره ٤/١٧، ولاية توجيه أعمال المنتدى السنوي المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، الدروس المستخلصة من المنتدى الثاني، الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، والتحضيرات للمنتدى الثالث. وقرر أن يعقد المنتدى الثالث في جنيف، في قصر الأمم، في الفترة من ١ إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

(٦) المعلومات متاحة في www.ohchr.org/EN/Issues/Business/Pages/OHCHRstudyondomesticlawremedies.aspx

١٨- وعقد الفريق العامل، خلال دورته السابعة، اجتماعاً مع فريق الأصدقاء غير الرسمي المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، الذي يتألف من الأعضاء المهتمين والدول التي لديها مركز المراقب في مجلس حقوق الإنسان. وخلال الاجتماع، ذكّر الفريق العامل بالمشاركة الواسعة في المنتدى السنوي الثاني في عام ٢٠١٣ وبوفرة المواضيع التي نوقشت فيه، والتمس آراء الدول بخصوص كيفية الاستفادة في عام ٢٠١٤ من نجاح ذلك المنتدى.

١٩- واجتذبت المنتدى السنوي الثاني نحو ١ ٥٠٠ طلب تسجيل، حيث فاق عدد المسجلين الأعداد المرتفعة من المسجلين في المنتدى السنوي الأول. وشدد الفريق العامل على أهمية الحرص على أن يتيح المنتدى السنوي الفرصة لإجراء حوار بناء بين جهات معنية متعددة بشأن الاتجاهات والتحديات في مجال تنفيذ المبادئ التوجيهية. كما شدد على أهمية الاستماع لوجهات نظر الضحايا وإبراز الممارسات الجيدة لقطاع الأعمال التجارية في مجال تنفيذ المبادئ التوجيهية، مشيراً إلى أن هذه الأهداف لم يكن من السهل التوفيق بينها، إلا في الحالات التي كان فيها المشاركون مستعدين للتجاوز بشكل بناء. واقترح الفريق العامل أن يركز المنتدى السنوي الثالث على مسألة خطط العمل الوطنية باعتبارها تضم محور تركيز استراتيجياً على جميع الأركان الثلاثة للمبادئ التوجيهية، بما في ذلك الوصول إلى سبل الانتصاف الفعالة.

٢٠- وفي اجتماع فريق الأصدقاء في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، أعربت الدول عن دعمها للمنتدى السنوي وعن الأهمية الاستراتيجية لمواصلة اعتماد نهج بناء قائم على مشاركة جهات معنية متعددة بغرض تعزيز تنفيذ المبادئ التوجيهية، بما في ذلك العمل الرامي إلى تعزيز إمكانية الوصول إلى سبل الانتصاف. وتضمنت أفكار أخرى تضيق محور تركيز المنتدى السنوي الثالث بحصره في الركن الثالث من المبادئ التوجيهية (الوصول إلى سبل الانتصاف) وزيادة مشاركة قطاع الأعمال التجارية وضحايا انتهاكات الشركات لحقوق الإنسان.

٢١- وقرر الفريق العامل إجراء استقصاء عبر شبكة الإنترنت التماساً لاقتراحات من الجهات المعنية بخصوص المواضيع والمتكلمين والشكل والتطورات الجديدة والمبادرات في ميدان الأعمال التجارية وحقوق الإنسان التي يمكن إبرازها في المنتدى السنوي. كما قرر الفريق العامل استكشاف إمكانية إنشاء فريق مرجعي غير رسمي للمنتدى السنوي يتألف من خبراء يمثلون جميع الجهات المعنية الرئيسية، من قبيل قطاع الأعمال التجارية والمجتمع المدني، ويقدمون المشورة بصفتهم الشخصية بشأن جدول أعمال المنتدى ومشاركة الجهات المعنية. وستُقدّم الترشيحات للفريق المرجعي من خلال الاستقصاء الوشيك إجراؤه عبر شبكة الإنترنت.

٢٢- كما أحمل الفريق العامل خطته لعقد منتدى إقليمي معني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان في أفريقيا في عام ٢٠١٤، عقب نجاح المنتدى الإقليمي المعني بالأعمال التجارية

وحقوق الإنسان الخاص بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي عُقد في ميديلين، كولومبيا، في آب/أغسطس ٢٠١٣. ومنتظر الفريق العامل تأكيد التمويل وموعداً مناسباً وشركاء استراتيجيين للمساعدة في تنظيم المنتدى الإقليمي في أفريقيا.

سادساً - الزيارات القطرية المقترحة للفترة ٢٠١٤ و ٢٠١٥

٢٣- طلب مجلس حقوق الإنسان في قراره ٤/١٧ من الفريق العامل إجراء زيارات قطرية والاستجابة على الفور للدعوات الموجهة إليه من الدول. وبعد أن أجرى الفريق العامل زيارات قطرية إلى منغوليا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ وإلى الولايات المتحدة الأمريكية في نيسان/أبريل - أيار/مايو ٢٠١٣ وغانا في تموز/يوليه ٢٠١٣، يود أن يزور بلداناً في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي شرق أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥.

سابعاً - مشاريع الفريق العامل الأخرى والمسائل البارزة

٢٤- ناقش الفريق العامل التقرير الذي سيقدمه إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته السادسة والعشرين في حزيران/يونيه ٢٠١٤. ويبرز التقرير إنجازات الفريق العامل وأنشطته واستراتيجيته لعام ٢٠١٤. ويضم التقرير الإضافات التالية: تقرير بشأن دراسة استقصائية لقطاع الشركات؛ وتقرير بشأن منتدى عام ٢٠١٣ الإقليمي المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان الخاص بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وتقرير بشأن البعثة إلى الولايات المتحدة الأمريكية؛ وتقرير بشأن البعثة إلى غانا؛ وتقرير بشأن حلقة عمل للخبراء بشأن سبل الانتصاف غير القضائية عُقدت في تورونتو.

٢٥- كما ناقش الفريق العامل طلبات الإجراء العاجل والرسائل المتعلقة بالادعاءات التي أرسلها إلى دول ومؤسسات للأعمال التجارية باسم ضحايا لانتهاكات وخروق مزعومة لحقوق الإنسان. وتوجز المعلومات المتعلقة بتلك الحالات الفردية في تقرير الإجراءات الخاصة العام المتعلقة بالبلاغات الذي يُقدّم إلى مجلس حقوق الإنسان في كل دورة من دوراته العادية. وقرر الفريق العامل إصدار مذكرة إعلامية منفصلة بشأن أنشطته وبلاغاته في ذلك المجال المهم.

٢٦- وأكد الفريق العامل موقفه بشأن مسألة إنشاء صندوق عالمي مرتبط بالأمم المتحدة معني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وأصدر بياناً في ذلك الصدد في ٢٧ شباط/ فبراير ٢٠١٤^(٧).

٢٧- واستعرض الفريق العامل حالة الموارد المتصلة بمختلف أنشطته. وقد وفرت الأمم المتحدة في إطار ميزانيتها العادية موارد، منها موظفو الدعم، لأعضاء الفريق العامل من أجل الاضطلاع بالبعثات القطرية المسندة والمشاركة في الدورات العادية للفريق العامل في جنيف والمنتدى السنوي المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وأتاحت إمكانية مشاركة عدد محدود من المحاضرين في المنتدى السنوي. وقد حث الفريق العامل الدول والشركاء الآخرين على توفير مزيد من الدعم له لضمان قدرته على تنفيذ خطة عمله، وبخاصة المنتديات السنوية والإقليمية.

٢٨- وقرر الفريق العامل إنشاء فريقين مرجعيين غير رسميين: أحدهما لمساعدته في توجيه المنتدى السنوي المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، والآخر لمساعدته في نشر وتنفيذ المبادئ التوجيهية بقدر أكبر في أوضاع النزاعات. وأعقب هذان الفريقان المرجعيان غير الرسميين إنشاء فريق مرجعي مخصص معني بالشؤون الجنسانية وفريق مرجعي قانوني في عام ٢٠١٣ لمساعدة الفريق العامل في الاضطلاع بعمله في هذين المجالين.

٢٩- وناقش الفريق العامل استعراض البنك الدولي لسياساته المتعلقة بالضمانات البيئية والاجتماعية. وأشار، بصفة خاصة، إلى المرحلة الثانية المقبلة من عملية استعراض الضمانات، التي يُتوقع أن ينشر البنك الدولي خلالها أول مشروع لإطار متكامل مقترح للاستعراض والموافقة.

٣٠- كما قدم الأعضاء تحديثاً بشأن مختلف مشاريع الفريق العامل وأنشطته المندرجة في نطاق ولايته، بما في ذلك مناقشة بشأن أحدث التطورات في مبادرة أطر الإبلاغ والضمان، وهي مبادرة استشارية لإعداد أطر عامة للإبلاغ والضمان تستند إلى المبادئ التوجيهية^(٨). وناقش الفريق العامل أيضاً مقترحات مشاريع جديدة.

(٧) المعلومات متاحة في www.ohchr.org/EN/Issues/Business/Pages/2014Activities.aspx.

(٨) يمكن الاطلاع على قائمة تشمل أنشطة الفريق العامل المندرجة في نطاق ولايته ومشاريعه مع المبادرات في ميدان الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في www.ohchr.org/Documents/Issues/Business/WGActivitiesAndEngagement.pdf.